■ المبحث الثاني
الدور الليبي في فعاليات وأنشطة الاتحاد الإفريقي

يمكن، ابتداء، الإشارة إلى أن عملية صنع السياسات لاتخاذ القرارات، في التنظيم القاري الإفريقي، مجسدا في الاتحاد الإفريقي، هي على درجة كبيرة من الأهمية والخصوصية؛ إذ أن مدى الكفاءة في الاضطلاع بها رهن بفاعلية هذا الاتحاد؛ ومن ثم، يساعد ذلك مساعدة كبيرة على بلوغ الأهداف والمصالح، التي يتوخاها الاتحاد ودوله الأعضاء. ولا تكاد تختلف أجهزته في صنع القرارات واتخاذها، وفقا لما نص عليه القانون التأسيسي، ولاسيما الجهازين الأولين من الأجهزة المشار إليها في المادة الخامسة، أي المؤتمر والمجلس التنفيذي. وقد نص على الإجماع في اتخاذ هذين الجهازين قراراتهما. بيد أن هذا الأمر، **قد اعترضه عائقان:**

الأول: مناقضته الدوافع الأساسية إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي، وجعله بديلا عن منظمة الوحدة الإفريقية، يتيح مساحة أكبر لتعدد الآراء، وتوسيع قاعدة المشاركة.

والثاني: شرط الإجماع، في ظل التطورات الراهنة، يكاد يكون ردة عن الإنجازات، التي تحققت على طريق التطور الديموقراطي.

ولذلك، فقد كان حريًا بواضعي القانون التأسيسي للاتحاد، أن يؤثروا اللجوء إلى قاعدة الثلثين على الإجماع؛ لضمان فاعلية الاتحاد وديموقراطيته. ولا يقلل من هذا الرأي كون واضعي القانون التأسيسي، قد قرروا الأخذ بقاعدة الثلثين، في

حالة تعذر الأخذ بقاعدة الإجماع، من دون ذكر الحالات، التي يحدث فيها ذلك؛ إضافة إلى تكرارهم كذلك إمكان الأخذ بقاعدة الأغلبية قليلة، في المسائل الإجرائية.

أولاً - مؤتمرات القمة (العادية والاستثنائية):

1- قمة الاتحاد الإفريقي العادية الأولى (شهر ناصر/ يوليو 2002):

في دورة انعقادها بلوساكا، عاصمة زامبيا، في شهر ناصر/ يوليو 2001، ودع القادة الأفارقة منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها الثامنة والثلاثين، الأخيرة، وأشادوا بأنشطتها، وأعمالها البارزة وبخاصة في مجالات التحرير، وإزالة آثار الاستعمار، ودعم الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، وتعزيز أواصر التعاون والوحدة بين تلك الدول داعين إلى أن تستهدف الانطلاقة الجديدة، من خلال الاتحاد الإفريقي الوليد، لتحرير القارة من النزاعات والتخلف وسوء الإدارة. وسرعان ما رحب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بولادة المنظمة الجديدة، وعبرا عن توقهما إلى التعاون معها، وأشاد الاتحاد الأوروبي بإرادة مواجهة التحدي، وبناء السلام والاستقرار، وحيت واشنطن جهود المشاركين في تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينهم، وأعلنت أنها أقامت علاقات عمل ممتازة مع منظمة الوحدة الإفريقية. وأملت أن تتمكن، مع انطلاق الاتحاد الإفريقي، من متابعة تعاونها مع شعوب إفريقيا، في مجالات حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، والصحة، وحل الخلافات، ونشر الديموقراطية.

وفي ظل الاتحاد الإفريقي المنظمة الإفريقية القارئة الجديدة، شهدت مدينة دربان، بجمهورية جنوب إفريقيا، في 9 ناصر/ يوليو 2002، عقد أول اجتماع للاتحاد الوليد، الذي استبدل بمنظمة الوحدة الإفريقية، ليصبح أداة اندماج داخل القارة، بحضور 50 رئيس دولة وحكومة. وترأس الاجتماع ثامبو أمبيكي، رئيس

الجمهورية الآنفة، بصفته أول رئيس للاتحاد، في أولى قممه، وباكورة دوراته. وفي مؤتمر القمة هذا، نوقش استكمال أجهزة الاتحاد، والتنفيذ الفعلي للقرارات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات والصراعات الإفريقية. اضطلع ثامبو أمبيكي بمهام رئاسة الاتحاد الإفريقي، طيلة سنة كاملة. وقد ذكر، لدى إعلان الاتحاد خلفا للمنظمة، أنه قدحان الوقت لأن تحتل إفريقيا مكانها الصحيح في الشؤون العالمية، وينتهي إغفالها». واعتمد القادة الأفارقة، في الجلسة الأولى لمؤتمر ديربان، النصوص التأسيسية لأربعة أجهزة أساسية في الاتحاد الإفريقي؛ معلنين انطلاق الاتحاد عمليًا(1).

وقد استوحي معظم أجهزة الاتحاد من منظمة الأمم المتحدة، أو كانت امتدادا لبعض الأجهزة الموروثة من منظمة الوحدة الإفريقية، أو استلهمت جزئية، من الاتحاد الأوروبي،التنفيذي مثل: مؤتمر الاتحاد (رؤساء الدول والحكومات)، المفوضية (السكرتارية)، المجلس التنفيذي (الوزراء)، ولجنة المندوبين الدائمين (السفراء). ويسعي الاتحاد إلى تكوين 17 هيئة، في مرحلة مقبلة، منها: برلمان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل الإفريقية، و البنك المركزي الإفريقي، ومجلس الأمن والسلم لإدارة الأزمات في القارة الإفريقية. وقد اختتم القادة الأفارقة أولى قمم الاتحاد الإفريقي باطمئنانهم إلى نتائج اجتماعاتهم، التي وصفوها بأنها الحدث الأهم في تاريخ القارة المعاصر، وقرروا إنشاء مجلس أمن أفريقي، وقوة تدخل سريع؛ لفض النزاعات الدموية. كما اختصوا بعدد من قرارات مؤسسات الاتحاد الجديد، واهتمامه بتضميد جراح القارة، التي تمزقها الحروب والفقر؛ مع الحرص على تجنيبه الوقوع فريسة للصراعات الداخلية، والاضطرابات المالية، التي كبلت منظمة الوحدة الإفريقية، ولم يتسن لمؤتمر دربان تناول العديد من القضايا والمشكلات ومنها: الإيدز، الذي يجتاح القارة و المجاعة في العديد من

(1)صادق محروس، «المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام العالمي»، السياسة الدولية،ع 122، الثمور/ أكتوبر 1995، ص: 34.

دولها، وبخاصة في الجنوب، والتوترات السياسية، كما هو الحال في زيمبابوي.

2.- قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الأولى (شهر النوار/ فبراير 2003):

عقد الاتحاد الإفريقي مؤتمره الاستثنائي الأول في المقر الرئيسي للاتحاد، في عاصمة إثيوبيا، أديس أبابا، في 3 النوار/ فبراير 2003، وحضره 34 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية واستأثرت باهتمام المؤتمرين مسائل إدارية، مثل سلطات رئيس الاتحاد، ودور المرأة فيه؛ بيد أنهم ناقشوا كذلك الصراعات في القارة الإفريقية، ولاسيما تلك الدائرة في ساحل العاج وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى. وقد ساندت القمة مبادرة السلام الفرنسية، من أجل ساحل العاج؛ إضافة إلى تأييدها جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في حل أزمات تلك الدول، وأشار عمارة عيسي، الرئيس المؤقت لمفوضية الاتحاد الإفريقي، في ذلك الحين، إلى أن بيانا، سيصدر عن القمة، سيشدد على أن مجلس الأمن الدولي، هو الذي يتعين عليه أن يتخذ قرار شن أي حرب على العراق(1).

وحث رئيس جنوب إفريقيا ثامبو أمبيكي، رئيس الاتحاد الإفريقي في عامه الأول، الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي. وأشار إلى أنه يمكن لهذا المجلس منح الاتحاد القدرة على التدخل في الصراعات الداخلية في القارة، وأكد أنه يجب على الدول الأعضاء الإسراع في تكوين المجلس الآنف، انطلاقا من قبولها إياه، واقتناعها سيساعد على استجابة أكثر فاعلية لتحويل القارة الإفريقية إلى قارة، يعمها السلام والأمن. لقد بدأت القمة أعمالها بتعديل ميثاق الاتحاد الإفريقي، الذي أجيز في 9 الفاتح من سبتمبر

(1)عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد... الحقائق والأوهام، السياسة الدولية،ع 124، الطير أبريل 1996، ص: 154-168.

1999. والتعديلات المقترحة، والتي تقدمت بمعظمها الجماهيرية الليبية، كان المجلس التنفيذي، المكون من وزراء الخارجية، قد بحثها في اجتماع سابق على القمة. والتعديلات أغلبها إجرائي أو شكلي، غير أن ثلاثة منها، أحيلت إلى القمة، حيث لم يستغرق بحثها والفراغ منها وقتا طويلا. كما خيب الزعيم الليبي، معمر القذافي، ظن الذين راهنوا على مواجهته لمناهضي مقترحاته. فمسألة تفريغ رئيس الاتحاد تماما (رئيس دولة)، استبعدت، مع تحقيق هدفها، من خلال آلية متابعة، ثم تحديد كيفيتها، وتقييد التجديد للرئيس بفترة واحدة؛ على الرغم من أن العقيد القذافي، كان يريدها مطلقة. أما إلغاء مجلس المندوبين الدائمين (السفراء)، الذي طرحته الجماهيرية، فإنه يتطلب إلغاء المادتين 5 و9 من الميثاق، ووفق إجراءات معينة؛ ولذا، أبقى عليه، مع تقليص صلاحياته، والتعديل الثالث، المتعلق بإنشاء قوة دائمة لحفظ السلام، أو «الجيش الإفريقي»- كما تريده الجماهيرية الليبية- فقد أحيل الأمر برمته إلى لجنة خبراء، من العسكريين (رؤساء الأركان)، مع الأخذ في الحسبان تقريرهم السابق، في شأن قوات حفظ السلام الإفريقية، والذي أجازته القمة الإفريقية، عام 1998 ورأى بعض المراقبين، أن أعمال قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الأولى، اتسمت بنهج عملي، إذ استغرقت يوما واحدا. واستهجن بعضهم انشغال الاتحاد الإفريقي بشكليات وإجراءات وتعديلات، وانصرافه عما ترغب فيه الشعوب الإفريقية، من تغيير محسوس في أساليب منظمة الوحدة الإفريقية القديمة، واهتمام الاتحاد الإفريقي بقضايا جذرية، وأساسية، مثل: حقوق الإنسان، والديموقراطية، والتنمية. لا، بل حذر أحد قدماء الدبلوماسيين قائلا: أخاف أن تنتقل سلبيات منظمة الوحدة الإفريقية وأمراضها إلى جسم الاتحاد الإفريقي، قبل أن ينموعوده، ويكتمل بناؤه. لقد فرضت القمة اختتامها إلى رئيس الاتحاد لهذه الدورة، رئيس جنوب إفريقيا، ثامبو أمبيكي، الذي عقد مؤتمرا صحفيا، تلا فيه البيان الختامي، الذي تضمن الموقف الإفريقي حيال العراق، وشدد على الشرعية الدولية، وضرورة الحفاظ على وحدة ذلك البلد

وسلامة أراضيه، ويمكن القول إن القمة الإفريقية الاستثنائية، قد استعرضت بؤر النزاع في القارة، في الكونغو الديموقراطية، والصومال، وبوروندي، وساحل العاج، وجزر القمر. وكان ذلك في إطار دورة طارئة للجهاز المركزي لفض النزاعات، في المستوى الوزاري وبحضور الرؤساء الأفارقة، وهي بادرة جديدة من نوعها[1].. ولا يمكن الاستهانة بما تمخضت به أول قمة استثنائية للاتحاد الإفريقي. فقد كانت عملية، واختفت منها مظاهر إهدار الزمن؛ واتسمت بالتركيز في القضايا المائلة؛ فكيف يمكن النظر في حقوق الإنسان، ومسار التنمية وتقوية المؤسسات الديموقراطية، ما لم تتوقف الحروب والصراعات!

والمفاجأة الوحيدة، في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى. كانت إرجاء الزعيم الليبي معمر القذافي لمواجهته زملاءه، القادة الأفارقة، حتى نهاية الجلسة، فقد نبه على أن مسار برشلونة كان سيقتطع أرضًا أفريقية عزيزة، ويضمها إلى أوروبا، لو لم تبادر إفريقيا إلى الدفاع عن تلك الأراضي، ثم انتقل إلى مؤتمر مصالحة ساحل العاج، الذي انعقد في باريس، برعاية فرنسا، وقال: كم هو مخجل، أن يدير الرئيس الفرنسي، مع احترامنا له، اجتماعا لرؤساء أفارقة! وأنكر العقيد القذافي على إفريقيا، أن ترهن مصيرها للأجنبي، وتخضع شعوبها لإرادته[2].

3.- قمة الاتحاد الإفريقي العادية الثانية (ناصر/ يوليو 2003):

بدأ زعماء الاتحاد الإفريقي، في 10 من شهر ناصر/ يوليو 2003، قمتهم السنوية العادية الثانية، في مدينة مابوتو، عاصمة موزامبيق؛ لبحث عدة قضايا مهمة، منها: انتشار الإيدز في القارة، ومعالجة صراعاتها، وخاصة في ليبيريا؛ وزيادة

(1)أيمن السيد محمد احمد، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة ... الكونغو الديمقراطية لمونج»، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2003)، ه: 177.

(2)محمد علي جانين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2004)، ص: 20.

التكامل الاقتصادي بين دولها. وقد أشار رئيس موزامبيق، جواكيم شيسانو، رئيس القمة إلى أن المهمة الأولى للزعماء الأفارقة تتمثل في تغيير صورة القارة، والعمل معا لتحسين الطريقة، التي تمكن دولها من أن تعامل بعضها مع بعض بصداقة. وشدد على ضرورة البحث عن السبل والوسائل، التي تقضي على أسباب النزاعات والانقلابات.

ولم يحضر القمة الرئيس الليبيري، تشارلز تايلور، الذي تتهمه محكمة تابعة للأمم المتحدة بارتكاب جرائم حرب في سيراليون السابقة، والمعروض عليه اللجوء إلى نيجيريا لوضع حد للحرب الأهلية في بلاده؛ بيد أن الزعماء الأفارقة، سيبحثون خطط جماعة دول غرب إفريقيا،لإرسال قوة حفظ سلام إلى منروفيا، عاصمة ليبيريا. وأدهش بعض الزعماء المشاركين في القمة، أنها لم تبحث الوضع في زيمبابوي، وغزي ذلك إلى الانهماك في الصراع الحقيقي، وأزمة اللاجئين، التي لم تقتصر على ليبيريا فقط؛ وإنما طالت الكونغو الديموقراطية كذلك. ويعد تفشي الإيدز في القارة الإفريقية من الأسباب التي تعوق نموها الاقتصادي. وأما الفساد في القارة الإفريقية، فهو ينزف، كل عام، 150 مليار دولار. وتكابده أشد الدول الإفريقية فقرًا.

وقد اقترح الاتحاد الإفريقي جملة من الحلول للمشكلة، من بينها أن يكشف المسؤولون عن ممتلكاتهم، قبل أن يتسلموا مناصبهم؛ وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن حساباتهم المصرفية؛ وأن تصادر ممتلكات من يثبت تورطه منهم في الفساد. ويعكس ذلك الوعي المتزايد في القارة الإفريقية، للأضرار الناجمة عن الفساد، ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالشفافية والمسؤولية؛ من أجل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم(1).

(1)أيمن السيد محمد أحمد، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة... الكونغو الديمقراطية نموذجة»، المرجع السابق: 2003)، ص: 124.

4.- قمة الخرطوم أي النار / يناير (2006):

لقد واجهت قمة الاتحاد الإفريقي، المنعقدة بالعاصمة السودانية، أزمة، تمثلت في عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق في شأن رئيس جديد للاتحاد، في دورته المقررة لعام 2007؛ وذلك بسبب تمسك السودان بأحقيته في هذا المنصب. وكانت القمة، التي غاب عنها عدد من رؤساء الدول، قررت تشكيل لجنة رئاسية خماسية، لدراسة الأمر؛ على أن يرجأ بته إلى جلسة القمة، في يومها الثاني، لكن وزير الإعلام السوداني، الزهاوي إبراهيم مالك، أوضح أن بلاده لم تتراجع عن ترشحها لرئاسة الاتحاد ؛ ولكنها مستعدة لدارسة آليات ونظم اختيار رئيسه الجديد، وكانت قد راجت أنباء، تفيد بأن السودان أعرب عن استعداده للتخلي عن ترشحه لرئاسة الاتحاد الإفريقي؛ لتجنب حدوث انقسام في صفوف دوله، يمكن أن يفشل المحادثات، الخاصة بأزمة إقليم دارفور. كما كان السودان قد عرض بتخليه عن رئاسة الاتحاد. أمام احتجاج دول أفريقية عدة، على رأسها تشاد؛ بسبب النزاع في دارفور(1).

لم تثر رئاسة الاتحاد الإفريقي، أعمال القمة، إذ اجتنبها قادة الدول الإفريقية أو ممثلوها، في كلماتهم الافتتاحية؛ مفضلين التركيز في أزمة دارفور، والوضع في ساحل العاج.؛ حتى إن الرئيس السوداني، عمر البشير، لم يقل كلمة واحدة عن ترشحه لرئاسة الاتحاد الإفريقي، في كلمته الافتتاحية. وجرى الحديث، في أروقة القمة، ببديلين محتملين، في حالة استبعاد ترشح البشير، وهما: اختيار رئيس الكونغو برازافيل دوني ساسو نجيسو، أو التمديد للرئيس النيجيري، أولوسيجون أوباسانجو، على رأس الاتحاد.

أ. اجتماع لجنة خبراء الاتحاد الإفريقي، المعنية بترشيد التجمعات الاقتصادية

(1)هاني رملان، «اتفاق أبوجا للسلام وأزمة نشر القوات الدولية في دارفور»، كراسات استراتيجية، المجلد 16. 2006، ص: 13.

لمنطقتي جنوبى القارة وشرقها، بلوساكا، في الفترة مـن 8 إلى 10 الربيـع/ مـارس 2006.

ب. الاجتماع المشترك للخبراء القانونيين والممثلين الدائمين للدول، أعضاء الاتحاد الإفريقي، في أديس أبابا، في الفترة من 15 إلى 19 الربيع/ مارس 2006.

ج. اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي، في 21 و22 الربيع/ مارس 2006، لبحث الوضع في جزر القمر، والاتفاق بين السودان وتشاد.

د. اجتماع الخبراء الحكوميين، وكذا الاجتماع الوزاري، الذي تنظمه مفوضية الاتحاد الإفريقـي، بمقرهـا؛ للنظـر في مشـروع الميثـاق الإفريقـي للديموقراطيـة والانتخابات والحكم الرشيد، خلال الفترة من 3 إلى 7 الطير/ أبريل 2006.

ه. عقد الاجتماع التحضيري لورشة العمل، الخاصة بالسـيطرة والاتصـالات والتحكم، في إطار تفعيل القوة الإفريقية، خلال الفترة من 4 إلى 12 الطير / أبريـل 2006، بالقاهرة.

و. انعقاد الدورة الرابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، في الفترة من 22 إلى 27 الطير/ أبريل 2006، في مصر.

ز. انعقاد الاجتماع الأول لخبراء ووزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأفارقة، خلال الفترة من 11 إلى 20 الطير/ أبريل 2006، بالقاهرة، وكان قد حضر وفد مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى مصر، للتنسيق، وذلك خلال الفتـرة مـن 11 إلى 14 الربيع/ مارس 2006.

5.- قمة الاتحاد الإفريقي (أي النار/ يناير 2007):

شهدت العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، في الفترة من 29 إلى 30 أي النار/ ينـاير 2007، أعمال القمة الثامنة العادية لرؤسـاء دول وحكومـات الاتحـاد الإفريقـي، التي عقدت، هذه المرة، تحت شعاري «العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي مـن

أجل التنمية»، و«التغيرات المناخية في إفريقيا». وقد تضمن جدول أعمالها العديد من القضايا، بدءا بالقضايا الرياضية (جعل عام2007 عامًا دوليًا لكرة القدم الإفريقية، بمناسبة مرور 50 عاما على إنشاء الاتحاد الإفريقي الكرة القدم)؛ ومرورا بقضايا البيئة والمناخ، فضلا عن التقدم التكنولوجي (شعار القمة)؛ ووصولا إلى قضايا السياسة والأمن، الذين يعدان أساس تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؛ وكذلك قضايا، تتعلق بالهياكل المؤسسية للاتحاد، مثل: اختيار رئيس جديد للاتحاد، اختيار أعضاء مجلس الحكماء. لقد عقدت هذه القمة في مناخ من صراعات دولها، مثل الصراع في دارفور والصومال، وساحل العاج وغينيا. ولعل ذلك ما دفع المؤتمرين إلى التركيز في القضايا الأمنية والسياسية، دون تلك المتعلقة بالتعليم والبيئة المحورين الأساسيين للقمة). وقد يكون ذلك أمرا منطقيا، إذ أي تنمية اقتصادية منشودة، لن تتحقق إلا في ظل استقرار: سياسي وأمني. اعترت حاضر الاتحاد الإفريقي ومستقبله تأثيرات سلبية، نجمت عن قضية رئاسة السودان لقمته، طيلة عام (2007– 2008)، وهو الأمر الذي أرجئ، منذ قمة الخرطوم (أي النار/ يناير 2006)؛ إثر اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية عليه، في حينها، بسبب أزمة دارفور، ووجود قوات في هذا الإقليم، تابعة للاتحاد الإفريقي؛ إذ لا يعقل– من وجهة نظر الخرطوم، وكذلك بعض قوى التمرد– أن يكون السودان خصمة وحكمة، في آن واحد، وهو ما دفع الدول الإفريقية إلى أن تستبدل به الكونغو برازافيل بدلا من السودان، واعدة إياه برئاسة الدورة المقبلة، وفق مبدأ التناوب بين دول الأقاليم الخمسة في القارة[1]. ما إن خفت الصوت الأمريكي العلني بعض الشيء، حتى علت الأصوات الضاغطة، من خلال جهات عدة، أبرزها:

(1)هاني رسلان: دارفور... أزمة ذات طبيعة متغيرة ومراوغة»، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع 158، النوار/ فبراير 2008، ص: 145.

أ. الدول الإفريقية حليفة واشنطن، والتي أخذت تروج إمكانية تولي تنزانيا، أو رواندا، رئاسة هذه الدورة؛ ومعروف أن قرار انتخاب الرئيس، يتخذ بالإجماع.

ب. تشاد التي هددت، على لسان وزير خارجيتها، قبل القمة، بأنها ستعلق مشاركتها في الاتحاد، في حالة رئاسة السودان؛ وذلك بسبب الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بدعم المعارضة في كل منهما.

ج. الجماعات المتمردة في إقليم دارفور، التي هددت بشن هجمات على القوات الإفريقية،الموجودة في الإقليم، في حالة رئاسة السودان للاتحاد؛ لأن تلك القوات، لن تكون محايدة؛ وإنما ستنحاز إلى الحكومة السودانية، التي يفترض أن تشرف عليها، بصفتها رئيسة الاتحاد.

د. جماعات حقوق الإنسان الدولية، وخاصة منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش.

بيد أن قضية دارفور، ليست السبب الوحيد لرفض تولي السودان الرئاسة؛ إذ إن لبعض الدول الإفريقية والدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأسباب أخرى، لعل أبرزها هو الرغبة في عدم إحداث تقارب عربي- إفريقي. فالسودان كان يرأس، الجامعة العربية ومن ثم، فإن الجمع بين الرئاستين: العربية والإفريقية، ولو لشهرين فقط، يقلق أولئك الساعين إلى استمرار حالة التباعد العربي- الإفريقي، والتي سادت القمة الأولى، والأخيرة، التي عقدت بين الجانبين، في القاهرة، عام 1977.

وسرعان ما تخلى السودان عن تحفظه من محاولة إبعاده عن الرئاسة، ووافق على أن تتولاها غانا، وعلل خطوته هذه بأنها محاولة لتجنب شق الصف الإفريقي. ولقد صدر عن القمة العديد من القرارات، منها:

أ. اختيار غانا، بالإجماع، رئيسة لهذه الدورة، وتأكيد أن رئاسة الاتحاد، ستؤول، العام المقبل، إلى دول شرقي إفريقيا، في إطار قاعدة التناوب؛ وإن لم تعين

السودان بالاسم.

ب، مطالبة الدول الإفريقية بالتصديق على بروتوكول كيوتو، في شأن التغيرات المناخية (الصادر في 16 النوار / فبراير 2005).

ج. الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بإنشاء صندوق للتعليم في إفريقيا، وحث الدول الأعضاء على المساهمة التطوعية فيه، ومناشدة المنظمات كافة: الدولية والإفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، دعم خطة العمل المتعلقة بالتعليم.

د. تمديد عمل اللجنة، التي انبثقت من قمة الاتحاد السابعة، المنعقدة في بانجول، عاصمة جامبيا (ناصر/ يوليو 2006)، في شأن اندماج نيباد في هياكل الاتحاد، إلى القمة المقبلة (ناصر/ يوليو 2007)؛ وذلك من أجل تمكين اللجنة من تقديم رؤاها النهائية لعملية الإدماج.

هـ. تأييد ما تضمنه تقرير مجلس السلم والأمن، في شأن أحوالهما في القارة الإفريقية، وخاصة الصراعين الأشد خطرا في دارفور والصومال.

1. الترحيب بموافقة السودان على قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي، في شأن نشر القوات الدولية في دارفور، كما طالبت القمة كلا من المفوضية، وسكرتارية الأمم المتحدة، والحكومة السودانية، بالإسراع في تنفيذ ما اتفق عليه، خلال تلك الاجتماعات مع حث المنظمة الدولية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمويل عملية حفظ السلام في الإقليم.

2. الاهتمام بالصومال، لم يقتصر على تناول الأزمة الصومالية في تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي؛ وإنما اختصتها القمة بالقرار رقم 142، الذي تضمن:

(أ) المطالبة بالانتشار الفوري لقوات الاتحاد الإفريقي في الصومال (**ANISOM**)، استنادا إلى قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي، رقم 69، وحث

الدول الأعضاء على المشاركة فيها؛ حتى لا تحدث فوضى أمنية، بعد انسحاب القوات الإثيوبية.

(ب) التماس الدعم اللازم المالي واللوجيستي والتقني، من المجتمع الدولي؛ لنشر هذه القوات.

(ج) مناشدة الدول الأعضاء، وشركاء الاتحاد الإفريقي، دعم المؤسسات الفيدرالية الانتقالية في البلاد (في إشارة إلى الحكومة الانتقالية)؛ من أجل تشجيعها على إقامة السلطة في البلاد.

(د) الترحيب بمبادرة الحكومة الانتقالية، في شأن الحوار الوطني، الذي يشمل مختلف القيادات: الدينية والسياسية؛ إضافة إلى سائر شرائح المجتمع.

(هـ) حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لعملية ما بعد الحرب، مع مطالبة الأمم المتحدة بتولي زمام هذا الأمر.

3. اعتماد ميزانية للاتحاد لعام 2007، تقدر بنحو 132.9 مليون دولار.

4. تعيين خمسة أشخاص، في مجلس الحكماء، لمدة ثلاث سنوات، يمثلون الأقاليم الخمسة للقارة، أبرزهم: سالم أحمد سالم، السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ وميجيل توفو ادا، الرئيس الأسبق لساو تومي وبرنسيب، والرئيس الجزائري الأسبق، أحمد بن بلا.

5. الموافقة على انتخاب خمس دول لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي، لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من الربيع/ مارس 2007، وهي: الجابون (غرب القارة) إثيوبيا (شرق)،الجزائر (شمال)، أنجولا (جنوب)، نيجيريا (غرب).

6. زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لواشنطن، في 21 أي النار/ يناير 2007، للبحث في إجراءات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد، وعرض ملفات النزاعات الإفريقية، وخاصة في دارفور، وقد التقي وزيرة

الخارجية الأمريكية، والأمين العام للأمم المتحدة، وبحث معه اقتراحات إصلاح المنظمة الدولية، ومجلس الأمن.

7. في 29 أي النار/ يناير 2007، تسلمت مفوضية الاتحاد الإفريقي رسالة، من منظمة هيومن رايت ووتش، موجهة إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، في شأن الأوضاع في السودان وتشاد. وطلبت منهم إيلاء موضوع حماية المدنيين في هذين البلدين الأولوية القصوى، في اجتماعهم الثامن. وسلطت المنظمة انتباه القمة على ثلاث قضايا مهمة:

6. – قرارات قمة الاتحاد الإفريقي وإعلاناتها (الماء / مايو 2003):

اتخذ مؤتمر القمة 23 قرارًا، وأصدر 5 إعلانات. ويمكن الإشارة إلى بعضها، كالتالي:

أ- . قرار حول الوضع في مدغشقر: وشدد المؤتمر على إقرار ما كان اتخذه من توصية، خلال القمة الاستثنائية، المنعقدة بأديس أبابا، في 3 النوار/ فبراير 2003، والمتعلقة بالاعتراف بمارك رافائيو رئيسا شرعيًا لمدغشقر. و أوجب أن يشغل ذلك البلد مقعده في أجهزة صناعة القرار، داخل الاتحاد الإفريقي. وحث حكومة مدغشقر على الاستمرار في سياستها، الرامية إلى المصالحة الوطنية.

ب. القرار الخاص بميزانية الاتحاد الإفريقي: صدق المؤتمر على ميزانية الاتحاد، خلال الفترة من أي النار يناير حتى هانيبال/ أغسطس 2003، والبالغة 22.6 مليون دولار امريكى؛ وميزانيته لباقي العام، والبالغة 13 مليون دولار أمريكي؛ إضافة إلى التصديق على ميزانيته، طيلة عام 2004، والبالغة 43 مليون دولار أمريكي.

ج. القرار الخاص بخطة العمل للمبادرة البيئية، المتعلقة بمبادرة النيباد: والقرار يعيد التذكير بالقرارات ذات الصلة، ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في شهر الكانون/ ديسمبر 2000، واعتماد مؤتمر لوساكا، بزامبيا، في

ناصر/ يوليو 2001، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) برنامجا للاتحاد الإفريقي، والقرارات ذات الصلة بالنيباد، ومنها جماعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (**G8**) والشركاء الآخرين. وكذلك خطة العمل، المعتمدة في القمة العالمية للتنمية المستدامة، المنعقدة في جو هنسبرج، في الفترة من 24 هانيبال/ أغسطس إلى 4 الكانون/ ديسمبر 2002، وخصوصا فصلها الثامن، المتعلق بالتنمية المستدامة في إفريقيا.

وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتخذ في 16 الفاتح من سبتمبر 2002، والمتعلق بالمشاركة الآنفة. ومع الأخذ في الحسبان نتائج مؤتمر دور القطاع الخاص في تمويل تلك المشاركة، المنعقد في داكار، في الطير أبريل 2003؛ والمؤتمر الوزاري الإفريقي، المنعقد في مابوتو، في 9- 10 الصيف/ يونيو 2003، وقرارات المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، المنعقد في 4- 12 يوليو 2003، فإن المؤتمر يقر خطة عمل المبادرة البيئية للمشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا.

د. قرار حول السياسة الإفريقية: الأمنية والدفاعية: لقد أثنى المؤتمر على جهود الرئيس السابق للاتحاد، ثامبو أمبيكي، في وضع قرار قمة ديربان، بخصوص انتهاج سياسة: أمنية وكفاية، أفريقية مشتركة، موضع التنفيذ الفعلي؛ وكذلك الإعداد للوثيقة، المسماة من أجل سياسة: أمنية ودفاعية، أفريقية مشتركة، والتي راجعها المجلس التنفيذي، المنعقد بجمهوريةجنوب إفريقيا، في الفترة من 21 إلى 24 الماء/ مايو 2003، إضافة إلى ثنائه على ما أبداه رؤساء الدول والحكومات، من تعليقات في هذا الخصوص، وطالب المؤتمر مشورة جميع المتخصصين، بمن فيهم الوزراء المعنيون للدفاع والأمن، والمتخصصون القانونيون؛ من أجل الصياغة النهائية للسياسة الأمنية والدفاعية، الإفريقية المشتركة، في الوقت المحدد، قبل انعقاد الدورة التالية للقمة، أو في قمة غير عادية، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

هـ. قرار حول اتخاذ الإجراءات العملية المتعلقة ببروتوكول إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي: أشار القرار إلى الحاجة الملحة إلى تفعيل البروتوكول، المتعلق بإنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي، للاتحاد الإفريقي؛ وأهمية التأسيس لهذا الجهاز الرئيسي، المسؤول عن منع الصراعات، وإدارة الواقع منها وتسويته. وامتدح المؤتمر الدول الأعضاء، التي صدقت على البروتوكول، وهي: جنوب إفريقيا، والجزائر، وإثيوبيا، وغينيا الاستوائية، ومالي، وموزامبيق، وليبيا، وليسوتو، وموريشيوس، وسيراليون، وجامبيا، وغانا، والسودان، ورواندا. ورحب بإعلان دول أخرى اعتزامها التصديق على البروتوكول، وإيداع الاتحاد تصديقاتها. وحث الدول، التي لم تصدق عليه، على الإسراع في اتخاذ إجراءات التصديق، وأوصى المؤتمر المفوضية باتخاذ التدابير الملائمة لتيسير الإجراءات العملية، لوضع البروتوكول موضع التنفيذ الفعلي، وخصوصا ما يتعلق منه بالإعداد لقواعد وإجراءات مجلس الأمن والسلم الإفريقي، وكذلك الإجراءات العملية، المتعلقة بتأسيس قوة احتياطية أفريقية، ولجنة أركان عسكرية؛ مع الأخذ في الحسبان وثيقة إطار العمل من أجلهما، المعتمدة في الدورة الثالثة لرؤساء أركان الدفاع، المنعقدة في أديس أبابا، بإثيوبيا، في 15 و16 الماء/ مايو 2003.

وطالب المؤتمر المفوضية بالدعوة إلى اجتماع لخبراء القارة، لدراسة القواعد والإجراءات لمجلس الأمن والسلم في إفريقيا، ورفع التوصيات إلى المجلس التنفيذي، في دورته، في الربيع مارس 2004، كما دعا المؤتمر المفوضية لاتخاذ المبادرات الملائمة حول القضايا المختلفة، واتخاذ ما تراه ضرورية، من خطوات لإعداد مذكرة تفاهم، في شأن العلاقات بين الاتحاد الإفريقي، وآلية منع الصراعات الإقليمية وإدارة الواقع منها وتسويته؛ والتأسيس لنظام إنذار مبكر، تحت إشراف البروتوكول، وبموجب المادة 9 من ميثاق الاتحاد الإفريقي، والمتعلقة بالبروتوكول ذي الصلة بالتأسيس لمجلس الأمن والسلم في إفريقيا،

ودخوله حيز التنفيذ الفعلي؛ وذلك قبل انعقاد الجلسة التالية لمؤتمر القمة. وفوض المؤتمر إلى المجلس التنفيذي للاتحاد اتخاذ ما يراه ملائمًا من وسائل من أجل اتخاذ الإجراءات العملية، المتعلقة بالبروتوكول، بما فيها انتخاب أعضاء مجلس الأمن والسلم في إفريقيا، وقواعد وإجراءات ونظم عمل هذا الجهاز.

و. قرار حول برلمان عموم إفريقيا: أشاد هذا القرار بنتائج اجتماعات البرلمانات الإفريقية، التي عقدت بمدينة كيب تاون، بجمهورية جنوب إفريقيا، في 30 الصيف/ يونيو والأول من شهر ناصر يوليو 2003. وحث المؤتمر لجنة التسيير المختصة على متابعة قرار قمة ديربان، بجنوب إفريقيا، في ناصر/ يوليو 2002، والسعي إلى الإسراع في عملية التصديق على البروتوكول، من جانب الدول الأعضاء. وشدد المؤتمر على ضرورة التعجيل بدخول البروتوكول حيز التنفيذ، والتأسيس الفعلي لبرلمان عموم إفريقيا؛ نظرا إلى ما لهذا الجهاز، من أهمية قصوى، لضمان مشاركة فاعلة، وكاملة للشعوب الإفريقية في تنمية القارة وتكاملها. ونوه القرار بالدول الأعضاء، التي بادرت إلى التصديق، وأودعت الاتحاد وثائق التصديق على البروتوكول. وحث تلك الدول التي لم تبادر إلى ذلك بعد إلى الإسراع في عملية التوقيع والتصديق، قبل 31 الكانون ديسمبر 2003؛ وذلك من أجل أن تكون هناك إمكانية لدخول البروتوكول حيز التنفيذ، وأن يعقد البرلمان اجتماعه قبل 31 أي النار/ يناير 2004. وطالب المؤتمر المفوضية بمتابعة الجهود المبذولة للإسراع للحصول على العدد اللازم من تصديقات البروتوكول، لأنه لن يصبح واقعا إلا بعد ثلاثين يوما من إيداع الاتحاد تلك التصديقات. أما الإعلانات، الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في مابوتو، بموزامبيق، فقد أصدرت القمة خمسة إعلانات، تتعلق بالمؤتمر الوزاري الخامس حول منظمة التجارة العالمية وإعلان يتعلق بالمفاوضات حول اتفاقية المشاركة الاقتصادية، وإعلان مابوتو حول

أمراض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، والسل الرئوي، والملاريا، في إفريقيا وإعلان حول الزراعة، والأمن الغذائي، في إفريقيا، وآخر حول تنفيذ مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد).

2. المؤتمر الوزاري التحضيري لقمة الخرطوم (2006):

سيطرت قضيتا رئاسة الاتحاد الإفريقي واقتراحات إصلاح الأمم المتحدة على أعمال الاجتماع الوزاري، تمهيدا لقمة الاتحاد، في الخرطوم، وقد أعلن وزير الإعلام السوداني، الزهاوي إبراهيم مالك، ثقة بلاده بالحصول على دعم كاف لرئاسة الاتحاد. وأكد دعم 12 دولة، من شرقي إفريقيا وشمالها، كي تصبح الدولة هي الرئيس التالي. ولم تقدم سوى الخرطوم، حتى الآن، بطلب تولي الرئاسة. وأعلنت مصر فقط، حتى الآن، بوضوح دعمها للسودان. وتعد جمهورية الكونغو الديموقراطية بديلاً مرجحًا، في ضوء تفاقم الانقسامات بين دول الاتحاد، في شأن منح الرئاسة الدورية للسودان، الذي تتعرض حكومته لانتقادات، بسبب أزمة دارفور، وذكرت مصادر دبلوماسية، أن دولا أفريقية، تسعى إلى إقناع الحكومة السودانية بالتراجع عن طلب الرئاسة، ولكن وزير الخارجية السوداني، لام أكول، أكد حشد بلاده الأصوات الكافية؛ ورأى أنه لا داعي للتراجع.

ويتوقع، في حالة عدم التوصل إلى تسوية، التمديد ستة أشهر لرئيس نيجيريا، أولوسيجون أو باسانجو، ولا يفرض نظام الاتحاد الإفريقي، أن تعود رئاسة الاتحاد للدولة، التي تستضيف مثل هذه القمة، كما كانت عليه الحال، أيام منظمة الوحدة الإفريقية. ورأى نحو 40 منظمة غير حكومية، أنه ينبغي ألا تكافأ دولة، تعد طرفا في كارثة إنسانية« بدارفور».

3.- الجهود المصرية، من خلال الاتحاد الإفريقي (2006):

استضافت مصر نحو 140 اجتماع وزارية إفريقيا، ثلاثة عشر منها خلال الستة أشهر الأولى من عام 2006، مثل: المؤتمر الوزاري الإفريقي للمياه؛ ومؤتمر

وزراء الصناعة الأفارقة، بالتعاون مع منظمة اليونيدو؛ واجتماع الأمم المتحدة للخبراء: الدوليين والإقليميين، حول الاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعية في إفريقيا، والاجتماع الأول لوزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأفارقة؛ واجتماع الخبراء حول المبادرة المصرية لإنشاء قناة فضائية أفريقية(1).

(1)هاني رسلان: «العلاقات المصرية- السودانية ... نحو شراكة استراتيجية، السياسة الدولية ،ع 168، ناصر يوليو 2007، ص: 19.